هنأ صاحب السمو بالذكرى الـ13 لتولي سموه الحكم

مجلس الوزراء: ربط ميزانية «أسواق المال» ومؤسسة البترول

تكليف «التخطيط» تحديد المرافق والمنشآت التي يمكن تنفيذها من خلال التبرعات

سمو الشيخ جابر المبارك مترئسا الاجتماع

وزراء الداخلية والاعلام والتعليم اثناء الاجتماع

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي بعد ظهر امس في قصر بيان برئاسة سمو الشيخ / جابر المبارك - رئيس مجلس الوزراء.

وبعد الاجتماع صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء / أنس الصالح – بما يلي:

وبمناسبة قيام صاحب السمو الأمير الشيخ / صباح الأحمد في قصر بيان اليوم برفع العلم إيذانا ببدء الاحتفالات الوطنية بحلول الذكرى الثامنة والخمسين للعيد الوطني والثامنة والعشرين ليوم التحرير ومرور ثلاثة عشر عاما على تولي سمو الأمير وسمو ولي العهد حفظهما الله ورعاهما لمقاليد الحكم يتقدم مجلس الوزراء بهذه المناسبات الوطنية السعيدة إلى مقام صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه ولسمو ولي عهده الأمين حفظه الله ، وإلى الشعب الكويتي الوفي بخالص التهاني وصادق التبريكات سائلا المولى عز وجل أن تظل راية الكويت عالية خفاقة في سماء المجد والعلا ، وأن يديم على وطننا الغالي وأهله الأوفياء نعمة الأمن والأمان والمزيد من التقدم والرخاء وبهذا الصدد فقد قرر مجلس الوزراء اعتبار يوم الأحد الموافق 24 / 2 / 2019 يوم راحة على أن يبدأ الدوام الرسمي كالمعتاد يوم الأربعاء الموافق 27 / 2 / 2019م .

ثم أطلع المجلس على توصية اجتماع لجنة الشئون القانونية بشأن مشروع مرسوم بالموافقة على تعديل بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ .

وقرر المجلس الموافقة على مشروع المرسوم ورفعه إلى صاحب السمو أمير البلاد.

كما أطلع مجلس الوزراء على توصية لجنة الشئون الاقتصادية بشأن مشروعي القانونين بربط ميزانية كل من هيئة أسواق المال ومؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية 2019 /2020 ، وقرر المجلس الموافقة على مشروعي القانونين ورفعهما لصاحب السمو الأمير تمهيداً لإحالتهما إلى مجلس الأمة

ثم تدارس مجلس الوزراء التوصية الواردة ضمن محضر اجتماع لجنة الخدمات العامة بشأن التقرير المقدم من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بشأن وضع الضوابط والمعايير والأسس اللازمة لتنظيم التبرعات للمرافق والمنشآت العامة بدولة الكويت وقرر المجلس تكليف الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بإعادة التنسيق مع وزارة المالية لموافاة مجلس الوزراء بتصور موحد لتحديد المرافق والمنشآت العامة التي يمكن تنفيذها من خلال التبرعات بما يسهم في تعزيز المواطنة الإيجابية وترشيد الإنفاق الحكومي وتخفيض الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ مثل هذه المشاريع، ووضع الضوابط والمعايير والأسس اللازمة بهذا الشأن.

كما اطلع مجلس الوزراء على توصية اللجنة بشأن التقرير الأول للجنة العليا لمتابعة تداعيات مشكلة الأمطار والسيول المتضمن التوصيات المؤقتة والدائمة المقدمة من كل من وزارة الأشغال العامة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية لمعالجة أي تداعيات مستقبلية تنتج عن الأمطار والسيول وقرر المجلس تكليف اللجنة العليا لمتابعة تداعيات مشكلة الأمطار والسيول بالتنسيق مع كل من (وزارة المالية ، وزارة الأشغال العامة ، الهيئة العامة للطرق والنقل البري ، المؤسسة العامة للرعاية السكنية) والجهات التي تراها مناسبة لوضع الإجراءات والخطوات الفنية والترتيبات المالية اللازمة لتنفيذ كافة الحلول والتوصيات التي انتهى إليها كل من التقريرين المقدمين من وزارة الأشغال العامة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية ضمن برنامج زمني محدد ، وموافاة مجلس الوزراء بما ينتهي إليه الأمر خلال شهر من تاريخه .

كما بحث مجلس الوزراء شئون مجلس الأمة واطلع بهذا الصدد على الأسئلة والاقتراحات برغبة المقدمة من بعض أعضاء مجلس الأمة.

اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ كافة التوصيات لمواجهة اى اثار للامطار والسيول مستقبلاً

ثم بحث مجلس الوزراء الشئون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي وبهذا الصدد أدان مجلس الوزراء التفجير الإرهابي الذي استهدف قاعدة عسكرية للقوات الخاصة في مقاطعة (ميدان وردك) وسط افغانستان مؤخرا ، والذي أسفر عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين الأبرياء .

كما أدان مجلس الوزراء كذلك التفجيرين المزدوجين اللذين وقعا في إحدى الكنائس بجمهورية الفلبين الصديقة مؤخرا والذي أسفر عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين الأبرياء ،وقد أكد مجلس الوزراء موقف دولة الكويت الرافض لمثل هذه الأعمال الإرهابية التي تتنافى مع كافة الأديان والقيم والأعراف الإنسانية .

تتمات

صباحك مشرق

[illegible]

العدساني

الميزانية أفقدت الميزانية أهميتها كأداة للضبط والرقابة والمتابعة وتقييم الأداء إلى حد وصلت فيه إلى إجراء مناقلات بين اعتمادات الميزانية من دون وجود حاجة ضرورية لها.

وبين أن مجلس الأمة أقر في جلسته بتاريخ 4 إبريل 2017 اعتمادات النفقات الرأسمالية للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2017/2018 قبل باقي أبواب المصروفات من أجل تمكينها من تنفيذ مشاريعها وشراء الآلات والمعدات وغيرها من دون تأخير.

وذكر أن من ضمن هذه المشروعات 39 مشروعا انشائيا في خطة التنمية إلا أن الحساب الختامي كشف عن أن 14 مشروعا من تلك المشاريع لم يتم الصرف عليها ما ترتب عليه عدم تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وأشار إلى أن هذا الأمر يتطلب إيجاد حلول للمعوقات الإدارية المتعلقة بتنفيذ المشاريع ومعالجة أوجه ضعف القدرات التنفيذية للجهات الحكومية والحد من الأوامر التغييرية فيما يتعلق بالمشاريع والحرص على إنجازها بالوقت المحدد لأنها ستخدم المواطنين خاصة في المشاريع الأساسية مثل السكنية والمستشفيات والخدماتية.

وبين العدساني أن بيانات الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2018 تكشف عن وجود 13.048 ألف وظيفة شاغرة في الوزارات والإدارات الحكومية، كما أن هناك 791 مخالفة متعلقة بالتوظيف سجلها ديوان الخدمة في السنة المالية ذاتها شملت الهياكل التنظيمية والوظائف الإشرافية على سبيل المثال ولم يتم تصحيح إلا 28% منها وفقا لتقريره المرسل إلى مجلس الأمة.

وطالب العدساني باتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة هذه المخالفات خاصة أن ديوان المحاسبة قد أشار في تقريره السنوي الحالي إلى ترهل القطاع العام ، وأن الاعتماد التكميلي المخصص للتعيينات في الباب الأول بعض مبالغه تستخدم في غير الأغراض المخصصة له.

وقال إنه من خلال اجتماعات اللجنة اتضح أن كثيرا من الجهات الحكومية لا تجري المطابقات النقدية مع وزارة المالية (كشف تسوية بنك الكويت المركزي) عند إقفال الحساب الختامي ما أدى إلى ظهورها على عكس طبيعتها المحاسبية .

وأكد أن المعالجة الصحيحة تتطلب من السلطة التنفيذية تحسين الخدمات وإعداد خطة محكمة وتنفيذ المشاريع خاصة أن المجلس الحالي أوقف الوثيقة الاقتصادية التي أقرها المجلس السابق والتي كانت ستعالج اختلالات الميزانية على حساب المواطنين.

وشدد العدساني على ضرورة أن يكون لوزارة المالية دور أساسي في معالجة أوجه الهدر المالي وعلى الجهات الحكومية الالتزام بالحد الأقصى لتقديرات الإنفاق الواردة في قانون الميزانية كما نصت المادة 147 من الدستور.

ونوه إلى أن رصيد حساب العهد التي لم يتم تسويتها للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية المنتهية 2017/2018 بلغ نحو 6 مليارات دينار مع عدم وجود خطة واضحة لتسويته ، وسيزيد في السنة المالية القادمة إذا لم يتم الالتزام بتسوية حسابات العهد أولا بأول في السنة المالية نفسها .

من جهته أكد أمين سر مجلس الأمة النائب د.عودة الرويعي أن استحداث اللجنة التنسيقية لم يلغ الدور الذي تقوم به لجنة الأولويات البرلمانية، بل جاء داعما وتكامليا للجنة لتعزيز وتسريع إنجاز التشريعات.

وقال الرويعي إن التعثر التشريعي يشعر به مختلف مكونات المجلس، مشيرا إلى أنه عبر عن ذلك أثناء مناقشة الخطاب الأميري، وأكد عليه كذلك رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في أكثر من مناسبة أن الإنجاز التشريعي لم يكن دون مستوى الطموح.

وطالب الرويعي بمشاركة مختلف الأطياف في تسريع عجلة الإنجاز التشريعي لأنه مسؤولية النواب جميعاً، وهو ما نجح فيه اجتماع مكتب المجلس بتشكيل لجنة تنسيقية تضم إلى جانبه النواب الحميدي السبيعي وفيصل الكندري وعبدالكريم الكندري وعبدالوهاب البابطين.

وقال الرويعي» نعول جميعا على دور تنسيقي أكثر في المرحلة المقبلة وحد أدنى من التوافق، كما أكد على ذلك رئيس المجلس، وهدفنا انجاز تشريعين على الأقل في كل جلسة، وندعو الحكومة للتعاون مع المجلس في تنفيذ استراتيجيته التشريعية».

الفضالة يطالب

المقبلة بالوثائق والتفاصيل ، رسالته المعنية بتكليف لجنة المرافق التحقيق في هذا الموضوع.

أضاف أن ما دفعه للتقدم بهذه الرسالة هو تضارب الجهات الحكومية فيما بينها ، فيما يخص هذا المبنى.

وأوضح أن الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بعث بكتاب في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٨ ، ينبه فيه إدارة أملاك الدولة والوزارات المعنية ، إلى أن «الصوابر السكني» من المباني التي تدخل ضمن نطاق المجلس الوطني ، وأنه مصنف ضمن المباني التراثية.

وأشار إلى أن الجهات المعنية عقدت اجتماعات دورية ومراسلات فيما بينها ، وأقرت بأن المبنى يجب ألا يهدم، مضيفاً أن ما يحدث على أرض الواقع شيء آخر وأن الهدم لا يزال مستمرًا.

وأكد الفضالة أنه سيظهر في الجلسة المقبلة الكتب وما دار في محاضر الاجتماعات، لافتًا إلى تسلم المقاول الموافقة على الهدم بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

من جانب آخر، أعلن الفضالة تواصل مجموعة من الموظفين في الأمانة العامة للأوقاف معه، مؤكدًا أنهم قاموا بعرض المشاكل الإدارية التي واجهوها عليه.

وقال الفضالة إنه تواصل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية فهد الشعلة وبين له شكاوى ومعاناة هؤلاء الموظفين، مؤكدًا أن الوزير تعهد باتخاذ بعض الإجراءات لتلافي هذه الإشكاليات والخلافات الإدارية.

وأوضح أنه طالب الوزير باتخاذ تلك الإجراءات في أسرع وقت ممكن بموازاة التحركات الأخيرة التي قامت بها الأمانة العامة للأوقاف فيما يخص المخالفات والملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة.

وأشار إلى أنه على الرغم من تشكيل لجان للتحقيق في هذا الأمر إلا أن المخالفات والملاحظات لا تزال مستمرة دون حلول ناجعة.

واعتبر أن المشكلة تكمن في محاولة الإدارة العليا في الأمانة إبهام ديوان المحاسبة بأن المشاكل ناتجة عن قرارات من قبل مسؤولين في الإدارة الوسطى ، مؤكدًا أن المشكلة الأساسية هي مخالفة الإدارة العليا في أمانة الأوقاف للسياسة العامة.

وأكد الفضالة أن وزير الأوقاف وعده أن الأيام المقبلة ستشهد تغييرًا واضحًا لمعالجة هذه المخالفات والملاحظات والانتهاء منها، لافتًا إلى أنه سيتابع ما ستسفر عنه تحركات الوزير في هذا الشأن.

الفضل

وطرح الفضل حلين للمشكلة، الأول على المستوى القصير بأن يتم فسخ العقد مع المستثمر بالتراضي على أن يتم تعويضه بشكل كامل، والحل الثاني على المستوى البعيد بإضافة الأماكن والأسواق التاريخية لحماية وإدارة المجلس الوطني للثقافة والفنون.

ورأى أن ما حدث من ترك تحديد قيم الإيجارات للمستثمر، هو خطأ حكومي موضحًا أنه لا يمكن تحميل المستثمر الخطأ لأنه سيتعرض للخسارة إذا لم يرفع أسعار الإيجارات .

إضافة أنه سبق أن تم تنبيه الحكومة منذ عامين إلى هذا الأمر، مبينًا أن الدستور والقانون ينصان على صيانة التراث الثقافي والآثار مؤكدًا ضرورة أن تأتي الحكومة بعقد وشروط جديدة لكل التعاقدات الخاصة بالأماكن التراثية من أجل تحصينها.

كما طالب لجنة المرافق العامة البرلمانية بسرعة البت بالتعديلات التي تقدم بها مع عدد من النواب بشأن الأماكن التراثية.

الدلال

وقال الدلال ان الرسالة تضم عددا من المطالب تمثل خطة عمل لتطوير التعليم ، مؤكدا حرص النواب على دعم جهود وزير التربية وزير التعليم العالي لتطوير التعليم.

وأوضح أن تلك المطالب تتعلق بتفعيل دور المركز الوطني لتطوير التعليم، وتطوير آلية اختيار المناصب الإشرافية في وزارة التربية والتعليم العالي، والاهتمام بالتعليم العام مع التركيز على مدارس الابتدائي، والتركيز على التعليم الخاص، وتطوير التشريعات والنظم الخاصة بالتعليم العالي.

وأشار الدلال إلى انه طلب في الرسالة ان يقدم تقريرين الى اللجنة التعليمية أحدهما في ١ مايو المقبل بما قامت به الوزارة تجاه المطالب وآخر في نوفمبر المقبل، مؤكدا ان موافقة وزير التربية على الرسالة ستؤكد جدية الحكومة في تطوير التعليم.

وأكد انه بصدد التحرك رقابيا لتطوير التعليم ، مطالبا مجلس الامة بذل جهد أكبر لدعم هذا التوجه خاصة ان المؤشرات الداخلية والخارجية تؤكد تراجع التعليم بالكويت.

وشدد على أهمية الاهتمام بالمستوى التعليمي في الكويت لتطوير مستوى الطلاب والطالبات من خلال وضع المناهج الصحيحة واختيار المعلمين الأكفاء.

وأكد الدلال ان المعلم هو الاساس في ايصال المعلومة ويجب دعمه والاهتمام به في القطاعين الخاص والحكومي حتى يؤدي مهمته بالشكل السليم، مشيرا إلى أن الأعباء المالية أرهقت المواطنين في القطاع التعليمي الخاص مطالبا بضرورة انجاز وتنفيذ الجامعات الحكومية وسرعة إنشائها.

أضاف ان الاهتمام بمعاهد التطبيقي وتطوير موضوع البعثات ومعادلة الشهادات ضرورة من خلال وجود لوائح محددة وواضحة، لافتا إلى ان قضية تزوير الشهادات أقلقت الشعب خاصة أنها بعيدة عن القيم الدينية والإنسانية.

وأشار الى انه عمل على ملف التعليم في الاشهر الماضية ووجه العديد من الأسئلة لوزير التعليم، مقترحا ضرورة تطوير عملية التعليم سنويا من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

من جهة أخرى دعا الدلال مؤسسات المجتمع المدني المعنية وكل الاطراف التي لها علاقة بموضوع التربية والتعليم والمناهج لتحالف مجتمعي مدني وعمل مشترك لتفعيل خطة التعليم والنهضة بمستوى التعليم في الكويت.

وختم الدلال تصريحه قائلا « إن هناك قضايا سياسية لها اولويات لدينا الا اننا لن نتخلى عن قضايا البلد الرئيسة ومنها قضية التعليم التي نعتبرها مهمة وأساسية في البلد»

ماكرون

وبعد ان قال في 2017 إنه لن "يلقي محاضرة" على السيسي في مجال حقوق الإنسان، يواجه ماكرون ضغوطا من منظمات غير حكومية ليتخذ موقفا أكثر حزما، وقال إنه سيكون أكثر صراحة خلال زيارته لمصر التي تستمر ثلاثة أيام.

وقال ماكرون في مؤتمر صحفي مشترك مع السيسي هيمنت عليه قضية الحقوق : «الاستقرار والسلام الدائم يسيران جنبا إلى جنب مع احترام الكرامة الفردية وسيادة القانون، ولا يمكن فصل البحث عن الاستقرار عن مسألة حقوق الإنسان» .

أضاف : «لم تمض الأمور في الاتجاه الصحيح منذ 2017، مدونون وصحفيون في السجن وبسبب هذا يمكن أن تتضرر صورة مصر» .

من جانبه، قال السيسي إنه يجب النظر إلى حقوق الإنسان في سياق الاضطرابات الإقليمية والحرب على الإرهاب.

أضاف "مصر لا تقوم بالمدونين ، وإنما تقوم بالعمل والجهد والمثابرة من جانب أبنائها".

ورفض ماكرون تلميحات إلى أن أسلحة فرنسية تستخدم في مصر ضد المدنيين، قائلا إنها تستخدم فقط في أغراض عسكرية.

وقال أيضا إنه لم يتم إجراء محادثات بشأن عقود عسكرية جديدة محتملة خلال اجتماعه مع السيسي عدا صفقة محتملة بشأن 12 طائرة مقاتلة.

ووقع مسؤولون مجموعة اتفاقيات اقتصادية وتنموية بينها دعم فرنسي لسياسات اجتماعية ومذكرة تفاهم لتوسيع شبكة مترو أنفاق القاهرة.

تدابير حاسمة

[illegible]